# تخطيط التعليم والتدريب كمطلب للتنمية المستدامة

**إيمان قاسم الحصادي**
كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ليبيا

**مقدمة:**

أشار شولتز (Schulte's) أن التراكم المعرفي والتعليم للسكان ما هو إلا نوع من الاستثمار في رأس المال البشري (Investment In Human)، وبالتالي المساهمة في زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية لأهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهذا النوع من الاستثمار ربما يفوق في أهميته رأس المال المادي. كما قام البنك الدولي WB بمجموعة دراسات اكدت نتائجها ما أشار اليه شولتز، فعنصر العمل هو الذي يقوم بتحويل الموارد الطبيعية من مجرد كنوز وثروات في باطن الأرض أو علي سطحها أو في الغلاف الجوي الى سلع وخدمات تلبي حاجات السكان المتزايدة بشكل يمكنه من المحافظة على الموارد لتلبية حاجات الاجيال القادمة ايضاً، ويختلف تأثير العنصر البشري في عملية استغلال الموارد تبعاً لاختلاف الانسان نفسه كماً ونوعاً. فكلما كان العنصر البشري على مستوى عالي من التعليم والتدريب والتطور كلما كانت كفاءته مرتفعة في استغلال هذه الموارد، وأهمية الموارد البشرية المتاحة في المجتمع تأتي في كونها أحد عناصر الإنتاج الرئيسية والتي إذا ما حسن استخدامها أن تحل محل عناصر الإنتاج الاخرى، ولنا في اليابان المثال الجيد حيث أنها استطاعت أن تصل إلى مستويات مرتفعة من النمو والتقدم الاقتصادي ومنافسة الدول الصناعية المتقدمة في الاسواق العالمية على الرغم من النقص الواضح في الموارد الاقتصادية، ويعزى ذلك الى العنصر البشري الذي وصل لمستويات مرتفعة من التعليم والتدريب والكفاءة الإنتاجية. فتزويد الناس بالقدرة على استخدام المعرفة من خلال التعليم.

والتدريب جعل من تخطيط التعليم والتدريب مطلب ملح من أجل رفع كفاءة العنصر البشري وزيادة خبرته وتدعيم المعرفة لديه من أجل التنمية المستدامة، فالتدريب لا يقتصر على مجرد إلقاء المعلومات بل يقترن بالممارسة الفعلية لأساليب الإدارة الحديثة، أما التعليم يهتم أساساً بالمعارف ويركز على الموضوع، بينما يهتم التدريب بالفرد ويركز على الشخصية (٢).

وسنحاول في هذا البحث عرض المفاهيم الأساسية للتخطيط التعليم والتدريب، واهميته وأهدافه وشروط نجاحه، وهيكل نظام التعليم في ليبيا، ومفاهيم التنمية المستدامة،

وأهدافها ومتطلباتها ومؤشراتها، وصولاً للبعد البشري في التنمية، وعلاقة تخطيط التعليم والتدريب بالتنمية المستدامة.

**أولاً: تخطيط التعليم والتدريب:**

يتم بناء القدرات البشرية لاكتساب المعرفة فى البلدان العربية بشكل عام وليبيا بشكل خاص من خلال التعليم والتدريب، ويبين تقييم حالة التعليم باستعمال مؤشرات من قبيل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والإنفاق لكل فرد، تشير التقارير إلى أن البلدان العربية ككل قد حققت إنجازات ملموسة فى مجالى التعليم والتدريب، ولكن التقييم يكشف عن بعض مظاهر الضعف بحاجة لمزيد من التقدم فيها، فمثلاً ضعف تخطيط التعليم أدى إلى عدم التوازن بين مخرجات نظام التعليم من جهة، واحتياجات سوق العمل والتنمية من جهة أخرى، وهذا بدوره عزل العالم العربى عن المعرفة والمعلومات العالمية، ولمعالجة بعض القضايا المتعلقة بنوعية التعليم لابد من وجود تخطيط فعال يشتمل على توجيهات واضحة وسياسات واستراتيجيات فعالة يضمن تحقيق التنمية المستدامة

**أهداف تخطيط التعليم والتدريب :**

يهدف برنامج تخطيط التعليم والتدريب إلى ما يلى:

١- كيفية صياغة السياسات التعليمية والخطط الإستراتيجية للتربية والتعليم ووسائل تنفيذها.

٢- وترجمتها إلى خطط واضحة ومرنة. ضمان توفير الاحتياجات التعليمية والتدريبية من معلمين ومدربين ومعامل وقاعات دراسية وغيرها.

٤- تناسب مخرجات النظم التعليمية والتدريبية مع احتياجات سوق العمل للحد من البطالة.

٥- تلبية حاجات التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بجوانبها المختلفة، والمتعلقة بتطوير الإنسان وتغيير مواقفه.

**أهمية تخطيط التعليم والتدريب:**

للتخطيط التعليمي صلة وثيقة بالتنمية بصفة عامة، والتنمية المستدامة بصفة خاصة لأنه في واقع الأمر أداة من أداوتها باعتباره محاولة فعالة لضبط الاتجاهات الجارية للتنمية وتوجيهها للحصول على الأهداف التي تحقق مصالح الجماعة العليا، حيث اتجه كثير من التربويين إلى الربط بين التخطيط التعليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق بينها

وذلك من أجل تنمية مناشط الأفراد والجماعات، والاستفادة من الامكانات المتاحة إلى أبعد حد ممكن وبشكل يضمن استمرار هذه الامكانيات للأجيال القادمة. وقد برزت هذه العلاقة المتكاملة عندما اعتبر التعليم استثمارا اقتصاديا في الموارد البشرية وهو من مجالات الاعتبار في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن النظر إلى التعليم كعامل من عوامل الإنتاج يعد طرفا من أطراف مكانة التعليم في العملية ألاقتصادية، وقيمته كعامل للتأثير على الأنماط الاستهلاكية قد يعوق عمليات التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، كما هو الحال في ليبيا كغيرها من الدول، يوجد اعتقاد سائد وقوي في أن التعليم مدخل أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد برزت العلاقة بينهما منذ زمن ليس بالقريب، فنجد أن (آدم سميث) من فلاسفة الاقتصاد في القرن الثامن عشر أكد أهمية التعليم والتدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل وزيادة مهارات العامل اليدوية، وكما أشار إلى أهمية التعليم وتخطيطه في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما يعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى انه يعطي الأفراد فرصاً متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم وقدراتهم. ومع إننا حالياً لا نعرف إلا القليل عن دور تخطيط التعليم في تطور الاقتصاد الذي ما يزال في مراحله الأولى من التنمية إلا أن هنالك بعض الدلائل على أنه من أهم مطالب الوصول إلى اقتصاد متين.

**الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تخطيط التعليم والتدريب:**

هناك بعض الموضوعات التى يجب أخذها فى الاعتبار عند اعداد عملية تخطيط التعليم والتدريب، أهمها:

١- ربط موضع تخطيط التعليم والتدريب بالتنمية الشاملة والمستدامة وليست التنمية الاقتصادية فقط؛ لأن هناك خلاف واسع بين المفهومين، فالتنمية الاقتصادية هى زيادة الناتج الاجمالى فى فترة زمنية محددة، أما مصطلح التنمية الشاملة فيتعدى التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

٢- إن تخطيط التعليم تنطلق منه التربية التي تقود إلى التنمية في جوانبها المختلفة، ولكن هناك أنواع من التربية، ولكن هناك أنماط من التربية لا تحقق أهداف التنمية، إذا لم نضع فيها أهداف التنمية، والشواهد على ذلك كثيرة لعل أبرزها وجود عدد كبير من المثقفين العاطلين عن العمل، وتزايد البطالة بين المثقفين في البلدان النامية بوجه خاص.

٣- النظر إلى العلاقة بين التعليم وسواه من العوامل الاجتماعية والاقتصادية علاقة دائرية تكاملية لا يمكن الفصل بينها.

٤- أولويات تخطيط التعليم والتدريب.

والمقصود بالأوليات تقديم تخصص أو مرحلة تعليمية على أخرى في الإنفاق والدعم والاهتمام، ومشكلة الأوليات لابد أن ينظر لها من بعدين:

**البعد الأول:** درجة النمو أو التطور في المراحل والأنواع المختلفة من التعليم.

**البعد الثاني:** مدى الحاجة في التوسع في المراحل والأنواع المختلفة من التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن أي دراسة لأولويات التعليم يجب أن تبحث ضمن الإطار الشامل لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبارات احتياجات القطاعات المختلفة، بحيث يؤدي تنفيذ الخطة التعليمية إلى إحداث توازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن أي تخطيط للتعليم يبنى على أساس شعارات سياسية معينة دون النظر إلى الاعتبارات الاقتصادية، أو دون الاعتماد على الأساليب الموضوعية، قد يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة.

**الشروط الواجب توافرها لإنجاح عملية تخطيط التعليم والتدريب:**

بالرغم من الاختلاف النوعى بين تخطيط التعليم وتخطيط التدريب، إلا أنه يمكن سرد بعض الشروط العمومية المشتركة بينهما، وأهمها:

١- شمولية عملية تخطيط التعليم والتدريب.

٢- وضوح الأهداف من عملية تخطيط التعليم والتدريب.

٣- الإنفاق الكافى على عملية تخطيط التعليم والتدريب.

٤- توفر البيانات والمعلومات والإحصاءات اللازمة عن بيئة التعليم والتدريب وسوق العمل.

٥- وجود تنسيق عال بين مؤسسات التعليم والقوى العاملة لإحداث التوازن بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل.

٦- اعداد الهيكل القانوني للخطة التعليمية.

٧- اعداد الكوادر الفنية القادرة على تحمل اعباء تخطيط التعليم.

٨- الخبرة الفنية بعملية التخطيط نفسها.

**الصعوبات والتحديات التى تواجه تخطيط التعليم والتدريب:**

يعتبر تحديد أهم الصعوبات والتحديات التى تواجه تخطيط التعليم والتدريب خطوة ضرورية؛ لأنها تتصل بكيفية إعداد عملية التخطيط ومدى فاعلية الخطط للتعامل مع هذه الصعاب والتحديات، والتى أهمها:

١- التحدى التكنولوجى والمعلوماتي.

٢- يشير تقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠١ حول التشغيل إلى أن ضخ المعلومات عبر الوسائط الالكترونية المتطورة يمثل تحدياً لفرص العمل القائمة ومؤثراً ضاغطاً على نظم التعليم والتدريب المهنى، بحيث صار التعليم والتدريب المهنى التقليدى عاجزاً عن مجاراة التقدم التقنى والمعلوماتى، وهذا بدوره أدى إلى ضعف مستوى جودة المعلومات في هذا المجال وتردي النظم التعليمية في معظم دول العالم الثالث.

٣- البطالة: أثرت ثورة المعلومات والاتصالات على سوق العمل، حيث لم تستجب أنظمة التعليم والتدريب خاصة فى الوطن العربى ومن ثم في ليبيا بكفاءة لمتطلبات سوق العمل ومستجدات التقنيات المعلوماتية المتطورة، فإن فرص التشغيل ستكون أكثر محدودية.

٤- تحديات الإصلاح الهيكلى لاقتصاديات الدول: تعتبر الإصلاحات الاقتصادية للدول، وخاصة النامية مصدراً من مصادر التحدى أمام القائمين بعملية تخطيط التعليم والتدريب، وهذا التحدى ناجم عن تغيير للقيادات والمسئولين قادرين على مواكبة التغييرات الحاصلة، كما أن هذا الإصلاح لا يكون شاملاً وخاصة فى الدول النامية التى تشهد إصلاحات، بمعنى أن الإصلاح يتم فى قطاع دون آخر، وهذا قد ينجح فى الأمد القصير، ولكن على الأمد بعيد فإن ثمار هذا الإصلاح ستكون سلبية.

٥- تحدى التغير فى أساليب العمل وشروطه: فرضت العولمة وتقنيات التواصل آليات متطورة للعمل وأساليب متغيرة للتعاقد، الأمر الذى ينعكس سلباً على عملية تخطيط التعليم والتدريب، من خلال تأثيراتها السلبية على العمالة بصفة عامة والعمالة الأقل مهارة بصفة خاصة.

٦- عدم وجود أعداد كافية من المتخصصين في مجال التعليم والتدريب وخاصة في وزارات التربية والتعليم إلى جانب القصور في تنفيذ الخطط التربوية واقعياً.

**خطوات تخطيط التعليم والتدريب:**

تمر عملية تخطيط التعليم والتدريب بالمراحل التالية:

١ – تحديد أهداف البرامج التعليمية والتدريبية: الأهداف هى الغايات التى يؤمل تحقيقها من وراء البرامج التعليمى والتدريبى.

٢ – تحديد نوع العلم (المعرفة) أو المهارة التى سيتم تعلمها أو التدريب عليها: مثل العلوم الرياضية والمالية والإنسانية أو الفنية والعلاقات العامة والادارية الفكرية .. الخ.

٣ – وضع المنهج التعليمى والتدريبى: يقصد بها الموضوعات ومفرداتها التى سيتعلمها المتعلمين أو التى سيدرب عليها المتدربون.

٤ – اختيار أسلوب التعليم والتدريب (٧): هناك أساليب مختلفة للتدريب مثل أسلوب المحاضرة والنقاش المخطط، ودراسة الحالة، والتطبيق العملى، والمحاكاة وتدريب الحساسية الذى يهدف إلى توعية الفرد بتأثير تصرفاته على الآخرين، ويمكن استخدام أكثر من أسلوب واحد فى عملية التدريب. أما بالنسبة للتعليم فهناك أسلوب المحاضرات داخل القاعات الدراسية (فصول أو معامل).

٥ – اختيار المعلمين والمدربين: إن توفير المعلم والمدرب الكفؤ يمثل عاملاً رئيسياً فى نجاح عملية تخطيط التعليم والتدريب، ويراعى فى المعلم والمدرب الشخصية القوية والمرونة والصبر والثقة بالنفس واللياقة والخبرة.

٦ – تحديد مكان التعليم والتدريب: ويحكم عملية اختيار مكان التدريب وتقريره اعتبارات متعددة أهمها الإمكانيات المالية والتجهيزية وموضوع التعليم والتدريب، والمعرفة التى يراد تعلمها والمهارات التى يراد التدريب عليها.

٧ – تحديد الفترة الزمنية لبرامج التعليم والتدريب: وهذا يعنى تحديد تاريخ بداية ونهاية البرنامج التعليمى والتدريبى.

٨ – توفير مستلزمات برامج التعليم والتدريب: ويقصد بها توفير المستلزمات الضرورية اللازمة لتنفيذ البرنامج ونجاحه وتشمل: توفير مكان التعليم والتدريب المناسبين، والأجهزة والمعدات والأدوات اللازمة للتعليم والتدريب والمطبوعات والكتيبات والإرشادات.

**نماذج وتجارب بعض الدول فى مجال تخطيط التعليم والتدريب:**

**١ – تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:**

الإمارات تولي اهتماماً كبيراً بتطوير التعليم على اختلاف مستوياته ويحظى برعاية مستمرة، وأن وزارة التربية والتعليم طرحت استراتيجيتها لتطوير التعليم والتي تتضمن العديد من الأهداف الشاملة لكل عناصر المنظومة التعليمية والتي ترتكز على تخطيط علمي مدروس

بطرح المبادرات وتستعين بالأساليب الحديثة والتطبيقات الجديدة الداعمة لمراحل التطور والمتوافقة مع هوية المجتمع وانتمائه العربي والإسلامي. وأن أهم التحديات التى تواجه تحسين مستويات جودة التعليم في الدول النامية بصفة عامة والإمارات بصفة خاصة هى عدم وجود أعداد كافية من المتخصصين في هذا المجال وخاصة في وزارات التربية والتعليم في بعض الدول العربية، إلى جانب القصور في تنفيذ الخطط التربوية واقعياً وثمنَّ إنشاء مركز التخطيط التربوي بالشارقة بإشراف اليونسكو حيث سيعمل على تأهيل كوادر للعمل في التخطيط التربوي باعتباره المركز الوحيد المتخصص في هذا الشأن على مستوى الدول العربية.

**٢ – التجربة العراقية:**

تدار عملية التعليم في العراق عبر وزارة التعليم العراقية، وحسب تقرير اليونسكو، أن العراق في فترة ما قبل حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ ميلادية كان يمتلك نظام تعليمي يعتبر من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة، تقدر نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي بما تقارب (١٠٠٪)، كذلك نسبة عالية للقادرين على القراءة والكتابة، لكن التعليم عانى الكثير بسبب ما تعرضه العراق من حروب و حصار وإنعادمية في الأمن.

**ثانياً: هيكل نظام التعليم والتدريب والانفاق التنموي والاداري في ليبيا:**

يوضح الجدول رقم (١) أن قطاع التعليم والتدريب من القطاعات الاقتصادية المهمة وذلك نظراً لأن العنصر البشري يقع عليه عبء التنمية والوقت ذاته يعتبر كمطلب للتنمية المستدامة، وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير خلال الفترة الماضية تمثل في حجم الإنفاق التنموي والإداري، حيث تم أُنفاق مبالغ كبيرة على قطاع التعليم والتدريب. وباستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (١) والذي يبين الإنفاق التنموي والإداري خلال الفترة (١٩٧٠– ٢٠٠٦)، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

– بلغ مجموع الإنفاق التنموي والإداري على قطاع التعليم والتدريب حوالي ٢٤٤٨٩.٩ مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت ١٥.٠٪ من مجموع إنفاق الميزانية العامة.

– إن معظم الإنفاق، الوارد بالميزانية العامة، على قطاع التعليم والتدريب يتعلق بالإنفاق الإداري وبنسبة ٧٦٪، والإنفاق التنموي بنسبة ٢٤٪، ولم نتمكن من معرفة حجم الإنفاق على البحث والتطوير.

**جدول رقم (١) للإنفاق التنموي والإداري (١٩٧٠- ٢٠٠٦ )**

| الفترة الزمنية | ٪ الإنفاق التنموي على التعليم والتدريب إلى إجمالي الإنفاق التنموي | ٪ الإنفاق الإداري على التعليم والتدريب إلى إجمالي الإنفاق الإداري | ٪ إجمالي الإنفاق التنموي الإداري على التعليم والتدريب إلى إجمالي إنفاق الميزانية العامة | ٪ إجمالي الإنفاق التنموي الإداري على التعليم والتدريب إلى إجمالي إنفاق الميزانية العامة |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ – ١٩٧٥ | ٨.٤ | ١٠.٥ | ٩.٦ | ٩.٦ |
| ١٩٧٦ – ١٩٨١ | ٦.٠ | ٩.٤ | ٧.٩ | ٧.٩ |
| ١٩٨٢ – ١٩٨٧ | ٧.١ | ١٥.٤ | ١٢.٣ | ١٢.٣ |
| ١٩٨٨ – ١٩٩٣ | ١٠.٦ | ٢٥.٨ | ٢٢.٦ | ٢٢.٦ |
| ١٩٩٤ – ١٩٩٩ | ١٢.٨ | ٢٢.٩ | ٢١.٤ | ٢١.٤ |
| ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ | ١١.٠ | ١٩.٢ | ١٥.١ | ١٥.١ |
| المجـموع | ٩.٥ | ١٨.٥ | ١٥.٠ | ١٥.٠ |

**المصدر**: بتصرف من بعض البيانات التي وردت بمقالة غير منشورة للدكتور محمد كعيبة– ضمن مشروع بحثي قيد الانجاز – مركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس – ٢٠٠٨.

**الحالة التعليمية في ليبيا:**

من الجدول رقم (٢) نلاحظ انه حدث تطور في الرصيد التعليمي للسكان الليبيين في المعدلات المتصاعدة للالتحاق المدرسي الصافي في المراحل التعليمية المختلفة ونلاحظ الآتي:

١ – الاتجاه التصاعدي في معدلات الالتحاق التي شهدها المستوى الإعدادي والثانوي والعالي، فقد ارتفعت تلك المعدلات في المستوى الابتدائي من ٧٣.٥٪ في العام ١٩٧٣ إلى ٧٩٪ في العام ١٩٩٥ ثم الى ٩٧٪ في العام ٢٠٠١، وفي المستوى الإعدادي ارتفعت تلك المعدلات من حوالي ١٨٪ في العام ١٩٧٣ إلى ٦٦٪ في العام ١٩٩٥، ثم الى ٧٦٪ في العام ٢٠٠١ ، وفي المستوى الثانوي ارتفعت من ٧.٦٪ في العام ١٩٧٣ إلى حوالي ٤٥٪ في العام١٩٩٥، ثم إلى ٦١.٤٪ في العام ٢٠٠١، أما في المستوى العالي ارتفعت من ٤٪ في العام ١٩٧٣ إلى ١٦.٦٪ في ١٩٩٥ ثم إلى ١٧.٦٪ في العام ٢٠٠١.

٢ – التطور النوعي، الذي نتج الارتفاع في معدلات قبول الإناث في المدارس مما يشير إلى وجود تقدم ملحوظً في نظرة المواطن الليبي لأهمية تعليم المرأة، فقد ارتفعت معدلات التحاق الإناث في المستوى الابتدائي من ٦٣.٣٪ في العام ١٩٧٣ إلى ٦٩٪ في ١٩٩٥، ثم إلى ٨٤٪ في العام ٢٠٠١، وارتفعت في المستوى الإعدادي من حوالي

١٢٪ في العام ١٩٧٣ إلى ٤٩.١٪ في ١٩٩٥، ثم إلى حوالي ٥١٪ في العام ٢٠٠١، وفي المستوى الثانوي ارتفعت من ٥٪ في العام ١٩٧٣ إلى حوالي ٥٤٪ في ١٩٩٥، ثم الى حوالي ٦٤٪ في العام ٢٠٠١، أما في التعليم العالي قد ارتفعت من ١٪ في العام ١٩٧٣ إلى حوالي ٥٠.٣٪ في ١٩٩٥، ثم إلى ٥٩.١٪ في العام ٢٠٠١، وأدت هذه التطورات إلى حصول تقارب كبير مع معدلات التحاق الذكور في كل من الإعدادي والثانوي والتفوق على الذكور في كل من المستوى الابتدائي وفي التعليم العالي. وواجهت اتجاهات التوسع الكمي في التعليم في بعض التخصصات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩، ١٢٧)(١٠)

**جدول رقم (٢) معدلات الالتحاق الصافي للسكان الليبيين في مراحل التعليم المختلفة**

| المستوى الدراسي | ١٩٧٣ | | ١٩٩٥ | | ٢٠٠١ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | معدل الالتحاق | نسبة لإناث | معدل الالتحاق | نسبة الإناث | معدل لالتحاق | نسبة الإناث |
| **الابتدائية** | ٧٣.٥ | ٦٣.٣ | ٧٩ | ٦٩.٠ | ٩٧ | ٨٤ |
| **الإعدادية** | ١٧.٩ | ١١.٧ | ٦٦.١ | ٤٩.١ | ٧٦.١ | ٥٠.٨ |
| **الثانوية** | ٧.٦ | ٥.٠ | ٤٤.٩ | ٥٤.١ | ٦١.٤ | ٦٣.٥ |
| **التعليم العالي** | ٤ | ١ | ١٦.٦ | ٥٠.٣ | ١٧.٦ | ٥٩.١ |

**المصدر**: ١- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "ليبيا " نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٣، وعام١٩٩٥"

٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية " تونس ٢٠٠٦

خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦، وكما هو مبين بالجدول رقم (٣)، ففي العام الدراسي ١٩٧٣-١٩٧٤ استحوذت المرحلة الأساسية على ٩٣.٥٪ والمرحلة المتوسطة على ٤.٧٪ والمرحلة الجامعية والمعاهد العليا على ١.٨٪ من مجموع الطلاب. أما في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فقد تغير الهيكل النسبي لصالح المرحلة المتوسطة والمرحلة الجامعية

والمعاهد العليا حيث استحوذت المرحلة الأساسية على ٦٤.٧٪ والمرحلة المتوسطة على ٢٠.٦٪ والمرحلة الجامعية والمعاهد العليا على ١٤.٧٪ من مجموع الطلاب، (كعيبة: ٤: ٢٠٠٧) (١١). ولقد زادت نسبة الطلاب في المراحل الدراسية المختلفة، إلى عدد السكان، من ٢٧.٣٪ في العام الدراسي ١٩٧٣-١٩٧٤ إلى ٣٧.٢٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على مستوى المرحلة المتوسطة هناك ٧٢,٩٢٣ طالباً وطالبة يدرسون في معاهد التدريب المهني المتوسط، وهؤلاء

يشكلون ما نسبته ١٧.٩٪ من مجموع الطلاب الدارسين في المرحلة المتوسطة. أما على مستوى المرحلة الجامعية والمعاهد العليا فنجد عدد ٤١,٦٦٠ طالباً وطالبة يدرسون في معاهد التدريب المهني العليا، وهؤلاء يشكلون ما نسبته ١٤.٣٪ من مجموع الطلاب الدارسين في المرحلة الجامعية والمعاهد العليا.

**جدول رقم (٣) تطور أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم والتدريب**

| المرحلة التعليمية | ١٩٧٣-١٩٧٤ | | ٢٠٠٦-٢٠٠٧ | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | ٪ | العدد | ٪ |
| **المرحلة الأساسية** | ٥٢٤,٠٧٩ | ٩٣.٥ | ١,٢٧٩,٣١٩ | ٦٤.٧ |
| **المرحلة المتوسطة** | ٢٦,٥٠٠ | ٤.٧ | ٤٠٦,٥٥١ | ٢٠.٦ |
| **المرحلة الجامعية والمعاهد العليا** | ٩,٨٠٢ | ١.٨ | ٢٩٢,٣١٨ | ١٤.٧ |
| **المجموع** | ٥٦٠,٩٨٠ | ١٠٠.٠ | ١,٩٧٨,١٨٨ | ١٠٠.٠ |
| **عدد السكان** | ٢,٠٥٢,٣٧٢ نسمة | | **٥,٣٢٣,٩٩١ نسمة** | |
| **نسبة الطلاب الى عدد السكان** | ٪ ٢٧.٣ | | ٪ ٣٧.٢ | |

**المصدر**: بتصرف من بعض البيانات التي وردت بمقالة غير منشورة للدكتور محمد كعيبة– ضمن مشروع بحثي قيد الانجاز – مركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس–٢٠٠٨.

وعلى الرغم مما تميزت به مؤسسات التعليم والتدريب من معدلات نمو مرتفعة ونسب عالية في التسجيل والالتحاق وتطور عدد الطلاب بمراحل التعليم المختلفة، إلا أن هذه القفزات الكمية لم يواكبها تحسن مواز في نوعية التعليم (والتدريب) وأنماطه، وفاعليته وقدرته على مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات التنمية المستدامة، وتفرضها ضرورات البقاء في البيئة العالمية الجديدة، الأمر الذي أدي إلى بروز جملة من العوائق والمصاعب المتمثلة أساساً في عجز المؤسسات التعليمية والتدريبية على أن توفر لخريجيها القدر الذي يكفل لهم المشاركة الفاعلة في حاضر ومستقبل مجتمعهم.

ويمكن القول بأن التوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات قد خلق مشاكل عديدة كانت لها آثارها السلبية على مستوى التعليم الجامعي نظراً لافتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية والمعاهد العليا دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة سواء من النواحي المادية أو الفنية أو اختيار الإدارات الجيدة ولقد وقفت بنفسي على كليات علمية هندسيه تابعة لجامعات كبيرة و تقع بالمناطق، يتخرج منها الطلبة دون أن يدخلوا إلى المعامل أو أن يحققوا تجربة علمية واحدة في مجال تخصصهم وإن المحظوظين منهم تتاح لهم فرصة قصيرة خلال الصيف لرؤية الأجهزة

والمعامل قبل تخرجهم أي بعد إتمام المواد الدراسية، ولك أن تتخيل نوعية الكفاءات التي يحملها أمثال هؤلاء الخريجين، وكيف سيكون مستوى عطائهم الوظيفي.

**ثالثاً: التنمية المستدامة:**

إن التنمية عملية متعددة الابعاد ومتنوعة المجالات ورغم أن النمو الاقتصادي يمثل جوهر عملية التنمية والقوة الدافعة لها، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الابعاد الأخرى للتنمية سواء أكانت بشرية أو سياسية، فبناء المؤسسات السياسية وتفعيل دورها وتشجيع الممارسات الديمقراطية احد المؤشرات الأساسية لمستوى التنمية بشكل عام، ويمثل التعليم والتدريب قاعدة الانطلاق الحقيقة للتنمية وذلك لدوره في ارساء قواعد التنمية البشرية من خلال الارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم، ووفقاً لتعريف الامم المتحدة يتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاثة أبعاد أولها: تأهيل وصقل القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب ثم توظيف هذه القدرات في التنمية الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثالث يتعلق بمستوى رفاهية المجتمع.

والتنمية البشرية المستدامة تجعل الأفراد محور التنمية ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليست غاية، ويحمي فرص الاجيال القادمة وكذلك الاجيال الحاضرة، ويحترم النظم الطبيعية التي تتوقف عليها كلها ويمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية، وتوظيف تلك القدرات افضل توظيف في جميع الميادين، وفي نفس الوقت تحمي خيارات الاجيال القادمة ولا تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، وهكذا تصبح التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية، وهي إذا لا تقتصر على الجيل الحاضر لكنها تمتد وتستمر وفاء بحقوق الاجيال القادمة، وطول مراحل حياة الانسان العمرية. ومن هنا يأتي مفهوم التنمية المستدامة والاطراد في مسيرة التنمية المركبة، وليست القطاعية نتيجة لتفاعل مختلف المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية.

مفهوم التنمية المستدامة: كثير من الافكار المتضمنة في فكرة التنمية المستدامة تعود الى اعمال العالم الاقتصادي (مالتوس) عن نمو السكان وعلاقته بالإمكانات المتوفرة لغذاء العالم وحياة سكان هذا الكوكب، إلا أن في الوقت الراهن تتعدد الروئ الخاصة بتعريف الاستدامة، ومنها التعريف الذي وضعته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، والذي يعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة، والتعهد بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية الحالية وغيرها، بدون التقليل من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة،

والتنمية المستدامة من هذا المنظور تؤكد على أن لها ثلاثة أبعاد هي: البُعد البيئي الذي يهتم بالحاجات البشرية التي ينبغي أن تعطى الاولوية المطلقة وبالقيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل، والبُعد الاقتصادي الذي يعنى بالانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، والبُعد الاجتماعي السياسي الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير، وبالإضافة الى ما سبق يمكن عرض التعريفات التالية للتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة: هي التأكيد على حق الجيل الحالي والأجيال القادمة في الحياة الكريمة القائمة على الاستثمار الامثل لإمكاناتهم وقدراتهم، ومستمتعين بالإمكانات البيئية المحيطة بهم، ومعظمين استثمارها.

التنمية المستدامة: هي التنمية التى تتضمن ايجاد نظام اجتماعي واقتصادي يحقق ارتفاع الدخول الحقيقة، وترقية المستويات المعيارية التعليمية، وتحسين المستوى الصحي، وتقدم نوعية الحياة العامة.

التنمية المستدامة: هي تنمية مجتمع ما بحيث لا تنقل تكاليف هذه التنمية إلى الاجيال القادمة. مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تتطلب إحداث تغييرات هامة في التفكير أى تتطلب صناعة قرارات جديدة مختلفة عما صنعناه في الماضي، وهنا يلعب التعليم الدور الأساسي في أن نتعلم كيف نصنع القرارات الصحيحة اليوم وفي المستقبل. ولذا يجب اعطاء أهمية كبيرة لتعليم الأفراد كيفية صناعة هذا النوع من القرارات، وذلك من منطلق أن الاستدامة كمفهوم وممارسة لايمكن ان يفرض من الخارج على المجتمع بل تحتاج من المجتمع ذاته أن يخطط وينفذ لهذه التنمية المستدامة وألا لن تحقق الأهداف المرجوة منها، فالاستعانة بالخبرات الاجنبية ممكن أن تقدم المساعدة في المراحل الاولى فقط، إلا إن أفراد المجتمع هم الأكثر خبرة ودراية بشئون مجتمعهم وما يطمح اليه حالياً ومستقبلاً.

أهمية التنمية المستدامة: أن التنمية هي عملية إحداث تغيرات ايجابية مقصودة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، وتضمن التنمية المستدامة استمرار احداث تغييرات ايجابية في مختلف ميادين الحياة، فتعني مواكبة التطور والاستجابة الفاعلة لمتطلبات التنمية، ورفع المستوى العلمي والحضاري للشعوب وتحقيق الرفاهية. فقد اوضح مؤتمر اليونسكو المقام في مدينة بون في النتائج التي قدمها الى أن للتعليم دور بالغ ألأهمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة محاور ويمكن إيجازها بالأتي (UNESCO,2009,2-3) (١٤) إن التعليم كمطلب للتنمية المستدامة يعطي وجهة نظر جديدة للتعليم فهو يروج للتعليم بجودة أفضل، ويستوعب

الجميع بلا استثناء، كما انه يستند الى القيم والمبادئ والممارسات الضرورية لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة بصورة فعالة.

إن التعليم كمطلب للتنمية المستدامة يساعد المجتمعات على التصدي للعديد من الاولويات والمشاكل مثل آثار الكوارث وأخطارها، وضياع التنوع البيولوجي وأزمات الغذاء، والمخاطر الصحية، والهشاشة الاجتماعية، وانعدام الامن، وهو اساس لتنمية فكر اقتصادي جديد يسهم في إيجاد مجتمعات سوية قادرة على التكيف والاستدامة، ويجدد جدوى النظم التعليمية والتدريبية وجودتها، ويجعل كل اوساط التعليم النظامي والغير نظامي وغير الرسمي وكل قطاعات المجتمع تشارك في عملية التعليم مدى الحياة .يستند التعليم كمطلب للتنمية المستدامة الى قيم العدالة والإنصاف والتسامح والاكتفاء والمسؤولية مما يعزز المساواة بين الجنسين، والتلاحم الاجتماعي والتخفيف من وطأة الفقر.

ويؤكد أهمية التعليم كمطلب للتنمية المستدامة مبادئ تدعم الإستدامة والديمقراطية ورفاه الانسان بشكل يحمي البيئة ويصلحها يوصين الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام والتصدي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإقامة مجتمعات عادلة ومسالمة. كما انه يؤكد على المناهج الخلاقة والنقدية والتفكير بعيد المدى وعلى اهمية التجديد والتمكين من أجل مواجهة اللايقين وحل المشاكل المعقدة ويشدد على الترابط بين البيئة والاقتصاد والمجتمع والتنوع الثقافي بدءاً بالمستوى المحلي وحتى المستوى العالمي ويضع في الحسبان الماضي والحاضر والمستقبل. كما أنه وثيق الصلة باحتياجات السكان وواقعهم فهو يوفر لهم المهارات اللازمة لإيجاد الحلول. وأضاف (Schmidt,2010,25) بان التعليم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القدرة على تحقيق التضافر بين مجموعة عوامل تتمثل بالآتي:

– القدرة على تحسين جودة اساسيات العملية التعليمية والمفاضلة بينها على أساس حجم التنمية التي تحققها.

– زيادة مستوى الوعي والفهم لفلسفة التنمية المستدامة بصورتها العامة.

– زيادة مستوى التدريب على اليات التنمية المستدامة.

**المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:**

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

– الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.

- التمكين: بمعني إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حس الانتماء لدي هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية.
- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلي مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسئولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية وجميع العوامل التي تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.
- التضامن: بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وعدم تراكم المديونية على كاهل الاجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

**نظرة مستقبلية في تعليم وتدريب الإنسان:**

إن ما نشاهده اليوم هو اتجاه العالم لإعداد أجياله الشابة لحياة الغد ، حيث تتسم الحياة بطابع السرعة والمرونة في آن واحد. عالم تتولى فيه الآلات ذات التنظيم الذاتي التعامل مع النشاطات المادية بينما يتعامل الإنسان مع فيض هائل من المعلومات التي تحتاج إلي الاستبصار ونفاذ البصيرة والتحلي بالقدرة على إصدار الأحكام الصائبة وبينما تتولى الآلات الأعمال التي تحتاج إلي الذكاء والإبداع. فالعالم يدار الآن عن طريق شبكات الاتصال، وينتقل العمل تدريجياً من داخل المصانع والمكاتب الضخمة إلى المراكز المجتمعية. ويؤكد (ألفين توفلر) على ذلك بقوله:

"إن ما نسميه تربية اليوم في أفضل مدارسنا وكلياتنا يعتبر من المفارقات التاريخية اليائسة. فأولياء الأمور يتوقعون أن يعمل التعليم على مساعدة أبنائهم للعيش في عالم المستقبل... ومع ذلك ، ورغم كل ما يقال عن المستقبل فإننا نجد مدارسنا تعمل باتجاه نظم حياتية هي في طور الاحتضار بدلا من النظر باتجاه المجتمع المستقبلي الذي لاحت بوادره. وبمعنى آخر ، فإن مدارسنا تعمل على إعداد إنسان لبقاء في عالمنا الحاضر ، مع أن طفل اليوم سوف يجد العالم متغيراً تماماً عما هو عليه الآن عندما يصل إلى مراحل الشباب، وأن ما نسميه حاضراً اليوم سوف يكون ماض مندثر". وما يقوله (توفلر) يدعو إلى التفكير العميق قي شكل التعليم والتدريب المناسبين لطفل اليوم. فالآباء ينتظرون من التعليم أن يعد أبناءهم للحياة المستقبلية، بينما يؤكد المدرسون على أن التوقف عن التعليم سوف يعيق فرص الطفل في عالم الغد. ومع

كل ما يقال من نظام في طريقه إلي الفناء بدلاً من النظر إلي الأمام باتجاه المجتمع القادم لما يتطلبه من تغيير شامل في نظم التعليم والتدريب وإعادة صياغة البرامج التعليمية بحيث تتضمن مفاهيم ومتطلبات التنمية المستدامة.

إن تقنيات الغد لن تتطلب أفراداً يتقبلون الأوامر بطاعة عمياء، وإنما أفراداً قادرين على إصدار الأحكام النقدية، ومستعدين لشق طريقهم خلال بيئات جديدة، والمتمتعين بالقدرة على اكتشاف العلاقات في واقع سريع التغير.

ولذا نؤكد على أن أساليب التعليم الإلقائية يجب أن تستبدل بعدد من الطرائق التعليمية ابتداء من البحث والاكتشاف إلي لعب الأدوار، وإلى حلقات النقاش، وإلي التواصل عبر شبكات الاتصال، وعن طريق أساليب تجريبية أخرى. ويجب تصميم مناهج هدفها المستقبل كمطلب للتنمية المستدامة، بدلاً من مناهج لا تهتم بحاجات الطالب الحالية أو المستقبلية، من خلال إعادة صياغة الفلسفة التعليمية بحيث يكون المتعلم هو المحور حتى يتسنى تحويل التعليم من التلقين الى التفكير، ومن نقل المعرفة الى القدرة على الحصول على المعرفة.

**العلاقة بين تخطيط التعليم والتدريب والتنمية المستدامة:**

التعليم والتدريب كمطلب للتنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من عملية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر، وإدارة استخدام الموارد الطبيعية، وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وضبط نمو السكان، إن التعليم يقتصر على التعليم النظامي لإفراد المجتمع في مراحل سنية معينة. اما التعليم كمطلب للتنمية المستدامة ينظر اليه باعتباره عملية دائمة بدوام الحياة قد تكون نظامية أو غير نظامية، وتتم على جميع المستويات، ومختلف الفئات العمرية، وكنتيجة للاهتمام الدولي وللرؤية الجديدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لابد من ان تقوم ليبيا بإعادة النظر في نظم تعليمها التي لم تعد كافية لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، فإذ كان الهدف من البرامج التعليمية من خلال التخطيط هو نقل المعارف والمهارات والقيم الموجودة، فان الرؤية الجديدة تهتم بكيفية اعداد الأفراد للحياة وبكفالة الامن الوظيفي، وبالاستجابة لمتطلبات التغير التكنولوجي الذي يؤثر على كل جوانب الحياة، وفي ضؤ هذه النظرة للعلاقة بين تخطيط التعليم والتدريب والتنمية المستدامة، أصبح التعليم والتدريب وسيلة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وهذا مايؤكده تقرير (ريو دي جانيرو) (١٩٩٢)، كما يؤكد تقرير التنمية العربية (٢٠٠٢) على اهمية التعليم الذي يعد العمل الاساسي لنشر المعرفة والتي هي عماد التنمية، فالمعرفة سلعة ذات

منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني، ويضيف التقرير ان قيمة المعرفة لأغراض التنمية تتوقف على تطبيقها بفاعلية، ولإقامة مجتمع يعتمد على المعرفة علينا تحقيق التكامل بين استيعاب المعرفة وإكسابها ونشرها، وذلك من خلال ايجاد حلقة وصل بين نظم التعليم والتدريب والتنمية المستدامة .لذلك اهتمت بها الامم المتحدة اهتماماً بالغاً ووضعت العديد من الأهداف لتحقيقها والتي من أهمها ما يلي:

رفع مستوى التعليم وربطه بالتنمية، تحقيق الديمقراطية، تمكين المرأة وإزالة التفرقة بين الجنسين في التعليم وميادين العمل وفي الحياة السياسية والاجتماعية، تحقيق مستويات معيشية مقبولة ومحاربة الفقر، المحافظة على البيئة وخلق اتجاهات ايجابية تحكم العملية الإنتاجية والاستهلاكية تحقيق حياة اطول للإفراد وتمتعهم بصحة جيدة، حسن استعمال النظافة، معالجة والقضاء على معوقات التنمية المستدامة والمتمثلة في الفقر والمرض والبطالة وإدمان المخدرات. وأشار (Schmidt,2010,25) إلى ضرورة مراعاة مجموعة خصائص بغية تعزيز إسهامات التعليم في تحقيق التنمية المستدامة وهي كما يلي:

١ – إن دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة يرتكز بشكل رئيس على أربعة أعمدة أساسية تتمثل في: (التعلم من أجل المعرفة، التعلم من أجل العيش، التعلم من أجل العمل التعلم من أجل نقل المعرفة).

٢ – يتعامل مصطلح التنمية المستدامة في التعليم مع تحقيق عالم عادل وسلمي يضمن استدامة الموارد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

٣ – تشجع التنمية المستدامة في مجال التعليم على تشخيص احتياجات الأفراد للتعلم والتعليم والمضي قدماً نحو صياغة أهدافهم وتوفير المصادر الملائمة لتحقيق هذه الأهداف وتطبيق استراتجياتهم فضلاً عن القيام بتقييم نتاج العملية التعليمية برمتها.

٤ – إن التنمية المستدامة في مجال التعليم تنظر إلى أن تحقيق الأهداف على المستوى المحلي لها العديد من التأثيرات الدولية في غالبية الأحيان.

٥ – إن للتعليم دور هام في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إيجاد الحلول لجميع المشاكل الدولية والمحلية على السواء.

٦ – يعمل التعليم على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في عقول الشعوب والأفراد الأمر الذي ينعكس على تحقيق مفهوم جودة الحياة.

٧- يركز التعليم على استخدام مختلف التقنيات التعليمية فضلاً عن تركيزه على مبدأ العمل الجماعي وتحسين جودة الحياة بغية تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

وبلا جدال، التعليم حق إنساني للجميع، وهو فرض عين على الدولة، ومن ثم ان الاستثمار في التعليم هو أحد العناصر الرئيسية في تنمية المجتمع لأنه استثماراً في راس المال البشري. فقد اعتمدت منظمة اليونسكو (١٩٩٥) اربعة مبادئ رئيسية بوصفها فلسفة للتعليم والتعلم مدى الحياة في القرن الحادي والعشرين تمثلت في "تعلم لتعرف"، تعلم لتكون، تعلم لتعمل، تعلم لتعيش مع الاخرين، إلا ان هذه المبادئ لا تعبر عن قيم تحكم الخطط الاستراتيجية التى تخطط لمستقبل التعليم والتدريب في بلادنا، وإن كان التعليم يؤدي إلى التنمية فلماذا نجده مقصراً عن خلق التقدم العلمي والتكنولوجي وبناء مجتمع المعرفة التي نصبو إليه، بالرغم من ضخامة مخرجاته وما ينفق عيه، ولماذا يبرز التعليم قدرات الابداع والابتكار والتجديد في بعض الدول ولا يحققها في غيره.

ولكي يتمكن الأفراد من المنافسة والمساهمة الفعالة في اطار منظومة التعليم من أجل التنمية المستدامة، يتطلب الأمر تبني نموذج جديد لتعليم والتدريب- نموذج التعليم والتدرب طوال الحياة LLL-Model Life-Long-Learning"، وهذا النموذج يضمن التعليم والتعلم طيلة دورة الحياة، من بدايات سنين الطفولة وحتى سنين التقاعد، ويشمل التعليم والتدريب الرسمي (Formal)، التعليم والتدريب غير الرسمي (Nonformal)، والتعليم والتدريب المفتوح (Informal):

- التعليم والتدريب الرسمي: ويشمل كافة البرامج المعدّة والمنظمة والمعتمدة من قبل انظمة التعليم والتدريب الرسمية، وتقود الى شهادات معتمدة للخريجين- Credited
- التعليم والتدريب غير الرسمي: ويشمل كافة البرامج المعدّة والمنظمة ولكنها غير معتمدة من الانظمة الرسمية للتعليم والتدريب Uncredited ، ولا تقود الى شهادات للخريجين واهمها الانشطة التعليمية والتدريبية التي تنفذها النقابات والاتحادات المهنية لمنتسبيها وكذلك التعليم والتدريب اثناء العمل (OJT).
- التعليم والتدريب المفتوح: ويشمل كافة انشطة التعليم والتدريب غير المبرمجة، وغير المخطط لها، والتي يمكن ان تنفذ في أي مكان، في الحي السكني، في البيت، في مكان العمل، ويعتبر التعليم والتدريب غير المبرمج، اثناء العمل، والتفاعل والتعاون مع الاخرين، من اهم صور هذا النوع من التعليم والتدريب.

إن الذي يجعل من الضرورة تبني نموذج التعليم والتدريب مدى الحياة أن مستوى الاستثمار البشري والمعارف القائمة هي في الحقيقة مدخلات لانتاج معارف وتقنيات وثروة جديدة، ونظراً للسرعة التي يتغير بها المستوى التقني فإن المهارات تتقادم بمعدل اسرع من السابق، وبالتالي فإنه يتعين على الأفراد الرفع من مستويات مهاراتهم بشكل مستمر ومتواصل حتى يستطيعوا البقاء والمنافسة في هذه البيئة المتغيرة، وحتى يتسنى لهم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

إن معدلات التغيّر في الاقتصاد المعرفي سريعة لدرجة أن المنشات والمؤسسات الاقتصادية بكافة انواعها لا يمكنها الاعتماد على الخريجين الجدد الداخلين سوق العمل سنوياً كمصدر وحيد للمهارات والكفاءات الجديدة، مما يحتم على المؤسسات التعليمية والمراكز التدريبية ضرورة اعداد القوى العاملة وفق نموذج التعليم والتدريب مدى الحياة. وتنمية قدرة الفرد على التوافق مع التغيرات المتوقعة في عالم العمل الحاضر والمستقبل، والتغلب على ما قد يواجهه من مشاكل وصعاب بنجاح.

فكثير من مهن اليوم سوف تختفي في المستقبل، وما لم يكن الفرد مستعداً لتقبل الجديد ومتحلياً بالمرونة الكافية لبرامج إعادة التأهيل والتطوير المستمر فلن يكون قادراً على مسايرة نمط التغيرات السريعة من حوله إن انظمة التعليم والتدريب لا يمكنها الاستمرار في التركيز على المهارات ذات المهام المحددة task-specific skills، بل يتعين ان يتم التوجه بدلاً من ذلك الى تطوير الملكات والمهارات المتعلقة باتخاذ القرار واكتساب مهارات حل المشاكل decision-making and problem-solving skills، والاهم من ذلك تزويد الأفراد بسبل التعلم بمفردهم من خلال التفاعل والتعامل مع الاخرين.

**التوصيات:**

١- لابد ان يتبني متخذي القرار السياسي في ليبيا استراتيجية تبدأ بمعالجة التشوهات والاختلالات التي تسببت بها السياسات التي اتبعت في الماضي، والتي كان من أهم نتائجها سيطرة العقلية الاتكالية، وتعاظم النزعة الاستهلاكية والنظر إلى الشهادة الدراسية العلمية كونها مجرد أداة ووسيلة للوصول إلى وظيفة بالقطاع العام، دون النظر إلى المضمون وما ترتبه هذه الشهادات العلمية من ضرورةللتطوير والابداع.

٢- لا يمكن أن تستمر أنظمة التعليم والتدريب في تخريج دفعات من الشباب بالمضمون التقليدي الذي سوف لن يسعفها، ولن يمكنها من ايجاد مكانها المناسب في البيئة المعرفية

الجديدة، فالمهندس والمحاسب والاداري والاقتصادي، وخريجوا بقية التخصصات، يتعين ان يكون لديهم ما يميزهم، بل وبما يلبي الطلب القائم، في سوق العمل، إن هذا الأمر يتطلب إعادة بناء النظام التربوي والتعليمي والتدريبي، واتخاذ التدابير المناسبة لتعديل اتجاهات الأفراد منذ الصغر بما يخدم التنمية المستدامة نحو ثقافة العمل والإنتاج وغرس التربية المهنية في المناهج وفي الحياة المدرسية والانشطة التدريبية، وجعل التعليم والتدريب أكثر مرونة للتطور وليستوعب المسارات التقنية والتطبيقية الحديثة بالاضافة الى الثقافة الاساسية والعامة.

٣- لابد من صياغة انظمة التعليم صياغة جديدة لضمان استمرارية قدرة مؤسسات التعليم على التطور الذاتي، والمواكبة للمستحدثات في سوق العمل والمتغيرات الخارجية والاجتماعية والبيئية، وصياغة المناهج التعليمية بحيث تتضمن مفاهيم ومتطلبات التنمية المستدامة.

**المراجع:**


١- د. عبد السلام الذويبي، أساليب **النهوض بتشغيل الشباب**، مجلة القوى العاملة، العدد الرابع، الكانون ٢٠٠٥.

٢- د. عمر وصفي عقيلي، **إدارة القوى العاملة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢، ص٣٧.

٣- د. عبد الله شامية، **البحث والتدريب والتطوير كأدوات للاستثمار البشري**، مركز البحوث الاقتصادية، ١٩٩٥.

٤- د. محمد صبري الحوت، د.ناهد على شاذلى، **التعليم والتنمية**، مكتبة ألأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥-الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٩)، "**تقرير التنمية البشرية في ليبيا ١٩٩٩**"، طرابلس.

٦- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ليبيا، نتائج التعداد العام ١٩٧٣ وعام ١٩٩٥ م.

٧- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "**تنمية القوى العاملة البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية**، تونس ٢٠٠٠ "

٨- أ.د اكرم احمد رضا الطويل، م.م أحمد عوني احمد عمر اغا، **متطلبات ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة تحليلية لأراء القيادات الإدارية بجامعة الموصل، ورقة بحثية منشورة.

٩ - ابراهيم علي الجيار، ورقة بحثية غير منشورة، ضمن مشروع بحثي قيد الانجاز، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

١٠- السالم غالب محمود حسين، **واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**، رسالة ماجستير منشورة، قسم التخطيط الحفري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

١١ - سليمان السيد، لمى عويس، ندوة بعنوان تحليل السياسات وتخطيط التربية في اطار السياق الجديد للتعاون والتنمية الدولية، المركز الاقليمي للتخطيط التربوي، الشارقة، من ٦-٧ يوليو.

١٢- صالح الزليتني، وآخرون، ملخص البرنامج التنموي، (٢٠٠٨-٢٠١٢)، مجلة القوى العاملة، العدد: الثاني عشر، الكانون ٢٠٠٧م ص٤٠.

١٣- منذر المصري، برامج التعليم والتدريب ومفهوم الطابع الإنساني، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٤- مبروكة محيريق، مجلة القوى العاملة، العدد: الثاني عشر، الكانون ٢٠٠٧.

١٥- د. محمد سالم كعيبة، ورقة بحثية غير منشورة، ضمن مشروع بحثي قيد الانجاز، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.